

جر الحبل لعبة مستمرة بين واشنطن وطهران

اتساع انتهاك الاتفاق النووي يعني تزايد فرص الحرب في الشرق الأوسط



نظام على حافة الهاوية

تصوب كل الأ نظار بحلول عام 2020 إلى مراقبة طبيعة العلاقة التي ستكون بين إيران وخصوصها في منطقة الشرق الأوسط وخاصة في علاقة بين واشنطن وطهران التي يبدو أنها لم تترك مجالاً للصالح بعدما خرقت الاتفاق النووي وحركت أزرعها في المنطقة لتشويه الاحتجاجات الشرعية في العراق ولبنان وفي الكثير من محافظاتنا الثائرة على شريعة الثورة الإسلامية التي كرّست عقوداً من الظلم والاستبداد ومطامع تدعيم النفوذ في الشرق الأوسط.

والشنتن - تم في الأشهر الأخيرة تداول الكثير من الروايات حول إمكانية حدوث صلح بين إيران وخصوصها في الشرق الأوسط قصد تجنب المنطقة مواجهة عسكرية ستلحق بظلالها في المستقبل القريب.

وتفيد مختلف التطورات بأن السعودية التي تعتبرها إيران العدو رقم واحد تسعى لإقامة تهدئة ليس مع النظام الإيراني بل مع الدولة والشعب الذي استنزفته تهورات النظام تحت راية الثورة الإسلامية.

لكن هذه المحاولات السلمية للتهدئة جويته في المقابل بتواصل سير إيران في سياسة الهروب إلى الأمام غير مبالية بما قد يحدث من ضرر ليس فقط لخصومها بل لشعوب المنطقة برمته.

من المرجح أن يجعل حشد إيران لوكلائها في العراق وسوريا ولبنان منطقة الشرق الأوسط أقرب إلى الحرب

على الطريق نحو الحرب. ويأتي كل هذا في الوقت الذي تحافظ فيه كل من السعودية والبحرين والامارات على مواقف صدامية مع إيران، وما زالت جميعها تشعر بقلق عميق إزاء الهيمنة الإيرانية في الشرق الأوسط والخليج العربي.

إلى التوترات السعودية - الإيرانية ليست السبب الوحيد المحتمل للتصعيد

في الشرق الأوسط، حيث لا تزال طهران تأمل في الضغط على الولايات المتحدة التي فرضت بعض العقوبات بتخللها ببطء عن التزاماتها بموجب خطة العمل المشتركة الشاملة، وحتى وقت قريب، كانت إيران تتخذ خطوات لتجنب إعطاء الولايات المتحدة وإسرائيل سبباً لاتخاذ إجراءات بشأن جداول مواعيد التخصيص، وكذلك لتجنب إعطاء أوروبا سبباً لاستدعاء الية حل النزاع في الصفة الإيرانية النووية أو للانسحاب من المعاهدة، وفي الفترة ما بين 4 و6 نوفمبر، أشارت إيران إلى أنها ستواصل خرق الاتفاقية من خلال توسيع الوتيرة التي تنتج بها اليورانيوم المخصب وتجديد العمل على أجهزة الطرد المركزي المعقدة للتخصيب. ونتيجة لذلك، يمكن لإيران أن تقلل الوقت اللازم لتخصيب

تجنب التصعيد

وأقر التقرير الأميركي بأن إيران والولايات المتحدة في نهاية المطاف ترغبان في تجنب تصعيد قد يشعل نزاعاً عسكرياً، ومع ذلك فإن لدى طهران كل الأسباب لمواصلة الضغط على واشنطن

الغاز الطبيعي قنبلة موقوتة في البحر المتوسط

من التخلي عن الفحم في توليد الطاقة، وأن يجعل إسرائيل مصدراً للطاقة. وتامل الدولة العبرية من وراء ذلك أيضاً في تحسين علاقاتها مع جيرانها. وتعتزم إسرائيل نقل غازها إلى أوروبا عبر خط أنابيب هائل، اعتباراً من عام 2025.

كما تحلم مصر هي الأخرى بالتصدير، وتريد أن تصبح محطة لنقل الغاز في المنطقة، حيث تعتبر بفضل بنيتها التحتية "جسر زاوية في تجارة الغاز"، وفقاً لما تراه زيمونه ناجلبايترا، من مركز أبحاث بروجل، في بروكسل. انضمت مصر بالفعل إلى منتدى غاز البحر المتوسط الذي يضم أيضاً إسرائيل وممثلين عن المناطق الفلسطينية والأردن وإيطاليا واليونان وقبرص.

تعتبر انقصة نفسها مظلومة، وأصبحت نبرتها معاندة وتصل إلى مستوى النبرة المريرة. ويؤكد الجانب التركي أنه السج دون جدوى على ضرورة التزام العدالة في توزيع احتياطات الطاقة.

الغاز الطبيعي أصبح مصدراً للطاقة ومادة سياسية متنازعا عليها، حاله حال النفط

لكن تركيا خرجت حتى الآن صفر اليدين من ثروات الطاقة التي تم اكتشافها في البحر المتوسط، ولكنها تصر كدولة مطلة على البحر بسواحل طويلة على أن يكون لها نصيب.

إضافة إلى ذلك فإن تركيا متعششة إلى الطاقة بشكل مزمّن، ولكنها تضطر حتى الآن إلى استيراد كل الاحتياجات تقريباً، حسب نوايا الخبير التركي في شؤون الطاقة، نجدة باير، مضيفاً أن تركيا تستورد نحو 99 بالمائة من حاجتها إلى الغاز و94 بالمائة من حاجتها إلى النفط.

وقد فرض الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حقائق على الأرض بالفعل حول قبرص، حيث تبحث سفن تركية هناك منذ أشهر عن غاز طبيعي دون الحصول على موافقة قبرص، العضو في الاتحاد الأوروبي.

وتؤكد تركيا على ضرورة أن تراقب سفن تابعة لسلح البحرية التركية السفن التركية التي تقوم بالتنقيب، وذلك على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي كان قد فرض عقوبات على تركيا لهذا السبب بالفعل في يوليو الماضي.

وهناك عقوبات أخرى يخطط لها الاتحاد الأوروبي ضد تركيا للسبب ذاته مثل تجميد ممتلكات مسؤولين أتراك أو منعهم من دخول دول الاتحاد. في هذه الأثناء تمخض بحث تركيا عن حلفاء، عن توقيع اتفاقية مع الحكومة الليبية في طرابلس، تم في إطارها أيضاً ترسيم حدود الجرف القاري بين البلدين، وهو ما تسبب في حالة استنفار في أثينا منذ ذلك الحين، حيث ترى اليونان أن هذه الاتفاقية المثيرة لجدل هائل، تنتهك القانون البحري الدولي.

ومن غير المستبعد أن يؤدي النزاع جنوب جزيرة كريت اليونانية إلى ردود فعل لا يمكن توقعها من جانب السفن الحربية التابعة لسلح البحرية اليونانية، والذي يعتبر من أقوى الأسلحة في البحر المتوسط.

وتراقب روسيا التي تحكم قبضتها على أسواق الغاز الأوروبية، كل هذه الأحداث بهوء.



الكل مستعد للحرب

القاهرة - تشير كل التطورات، بدءاً بالاتفاق الذي وقع بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مع رئيس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج، وصولاً إلى الاتفاق الثلاثي الذي سيعقد بين قبرص واليونان وإسرائيل والذي ينص على إيصال الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا، إلى أن البحر المتوسط بات مجالاً خصباً لاندلاع صراعات وحروب ستكون عنواناً للمرحلة القادمة.

عندما اكتشفت أولى احتياطات الغاز الطبيعي بشرق البحر المتوسط، قبالة إسرائيل وقبرص ومصر قبل بضع سنوات، كان هناك أمل وتحذير في الوقت ذاته، حيث رأى المحللون المتفائلون إزاء هذا الكشف أن الرخاء المزعوم يمكن أن يحقق السلام في المنطقة.

أما التحذير فيتمثل في أنه من الممكن أن تكون احتياطات النفط والغاز الطبيعي سبباً إضافياً للمزيد من الخلافات والازمات.

ولكن يبدو أن الرؤية المتشائمة هي التي تتحقق في الوقت الحالي، "حيث لا توجد حالة واحدة ساعدت فيها الطاقة على تحسين العلاقات (بين الدول) بدلا من توتر هذه العلاقات"، حسب رأي هاري تسميتراس من معهد أوسلو لأبحاث السلام "Prio".

وأصبح الغاز الطبيعي الذي سيظل وفقاً للخبراء، مصدراً للطاقة على مدى 20 أو 30 سنة مقبلة، مادة سياسية، حاله حال النفط، فالمنطق الذي يدعمهما هو نفسه تماماً، حسب تسميتراس.

لكن خبراء آخرين لا يرون في الغاز مادة متفجرة سياسياً، بل يعتبرونه فرصة لدعم العلاقات الدبلوماسية؛ إذ يعتبر أوييد إران، من معهد الدراسات القومية الأمنية في تل أبيب، أن "موضوع الغاز مهم جداً بالنسبة إلى التعاون الإقليمي"، موضحاً أن حقل غاز صغيراً للفلسطينيين قبالة سواحل غزة يعتبر "منطقاً صغيراً للتعاون بيننا وبين الأردنيين والفلسطينيين".

مع بدء الإنتاج في حقل ليفيانان الإسرائيلي، تدخل الدول المطلة على المنطقة مرحلة جديدة بالنسبة إلى الغاز، حيث بدأ إنتاج الغاز في ديسمبر، وذلك بعد قرابة عقد من اكتشاف أكبر حقل إسرائيلي للغاز الطبيعي.

وأعلن وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينيتس أن إسرائيل بدأت تصدير الغاز الطبيعي للأردن، وفقاً لما نقلته صحيفة "يديعوت أحرونوت" على موقعها الإلكتروني.

ومن المقرر أن يتدفق هذا الغاز إلى مصر أيضاً في المدى القريب. وهناك على بعد نحو 130 كيلومتراً غرب مينا حيفا الإسرائيلي احتياطات غاز تقدر بنحو 605 مليارات متر مكعب، تقع على عمق نحو 1700 متر في قاع البحر. وتم تمويل أكبر مشروع طاقة في تاريخ إسرائيل بأموال خاصة.

لكن يبدو أن الأمر لا يسير بلا مشاكل، حيث أن هناك داخل الأردن مقاومة شديدة من قبل "العناصر المناهضة لإسرائيل في البرلمان، وفي الشارع"، حسب توضيح إران، مضيفاً أن الشعب يمارس ضغطاً قوياً على ملك الأردن لإنهاء التعاون مع إسرائيل. كما تظل المساعي الإسرائيلية لضم الضفة الغربية، بما فيها وادي الأردن، مصدر إشكال.

وتتملك إسرائيل المزيد من حقول الغاز الطبيعي، حيث بدأ إنتاج الغاز من حقل تمار عام 2013. ويسعى هذا البلد الصغير الذي له أعداء كثر في المنطقة، لتأمين استقلاله في مجال الطاقة. كما يراد لهذا الحقل أيضاً أن يمكن إسرائيل

بإعادة كبح النفوذ الإيراني عندما يتعارض ذلك مع مصالحها. تشير مسارات كل من أنشطة إيران النووية وأعمالها في العراق والشام إلى أن فترة الهدوء في التوترات منذ هجمات بقيق والخريص على وشك الانتهاء، حيث ترغب جميع الأطراف في تجنب اندلاع حرب، لكن إيران تشعر بالسلطة بسبب تصورها للضعف الأميركي، مما يعني أن كلا المسارين يمثلان مخاطر متزايدة في عام 2020. وستزداد مخاطر المسار النووي بمرور الوقت ما لم تتمكن الدول من إيجاد مخرج، على الرغم من أن إيران يمكن أن تفجر مفاجأة في أي وقت يمكنها فيه أن تغرق المنطقة في الصراع والحروب.